



الجلسة ٥٣٦٩

الجمعة، ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بولتن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سميرونوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية ترازيا المتحدة	السيد منونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه - أبتنغ
	فرنسا	السيد دو كلو
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد بيايرو - إبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ من ممثل أفغانستان، يجيل بها نسخة من الميثاق الأفغاني الذي أقر في اختتام مؤتمر لندن الدولي بشأن أفغانستان، والذي سيصدر بوصفه وثيقة للمجلس تحت الرمز S/2006/90.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يبدي بها السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأعطيه الكلمة.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لإبلاغ مجلس الأمن بالمستجدات والتطورات في أفغانستان. وسأركز بصورة رئيسية على نتيجة المؤتمر الدولي الذي عقد قبل وقت قصير في لندن، وعلى الأحداث السياسية الأخيرة المحيطة بتشكيل البرلمان، والحالة الأمنية على الأرض في أفغانستان.

أولا، فيما يتعلق بمؤتمر لندن، تكرر الأمانة العامة عميق شكرها إلى حكومتها المتحدة وأفغانستان على الإعداد والتنظيم الرائعين لمؤتمر لندن الذي عقد في ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير.

إن المنجزات التي حققها المؤتمر كانت هائلة. فقد كان، قبل كل شيء، بمثابة منصة الإعلان الرسمي للميثاق الأفغاني، الذي سأعلق عليه بتفصيل أكبر. وكان مؤتمر لندن أيضا تأكيدا مجددا على وحدة المقصد والأهداف التي كانت من سمات مشاركة المجتمع الدولي في أفغانستان. وإن مشاركة أكثر من ٦٠ وفدا رفيع المستوى - بما فيهم ٢٣ وزير خارجية وتمثيل قوي من البلدان المجاورة لأفغانستان - بعثت بإشارة لا لبس فيها على عزم المجتمع الدولي المتواصل على دعم أفغانستان في هذه المرحلة الحاسمة في انتقالها. وأخيرا، اعترف الميثاق والمؤتمر بالدور الريادي الذي يجب أن تضطلع به الحكومة الأفغانية بنفسها في المرحلة المقبلة من تاريخها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/2006/89، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ من ممثل أفغانستان؛ ونسخ من رسالة مؤرخة

المتواصل للوجود العسكري الدولي بالترحيب. والدول التي لديها القدرة على إرسال قوات جديدة لدعم توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي جرى تشجيعها على ذلك. كما أقر المشاركون في المؤتمر بأنه لا يمكن إشاعة الاستقرار عن طريق الوسائل العسكرية وحدها. وقد اعتبر التطوير الناجح لقوات الأمن الأفغانية العاملة دليلاً أولياً على نجاح المجتمع الدولي.

وتم التشديد أيضاً على الحاجة إلى زيادة المساعدة لجهود إصلاح القطاع القضائي، مثلما تم التشديد على أهمية بناء هيئات تشريعية وتقوية الإدارة العامة في جميع أنحاء البلد. ووجهت دعوة أيضاً إلى تقديم الدعم الدولي لخطة عمل العدالة الانتقالية للحكومة الأفغانية.

وقد عرضت حكومة أفغانستان استراتيجيتها الوطنية الإنمائية المؤقتة، التي أيدتها المشاركون في المؤتمر. وكان هناك أيضاً اعتراف عام بأنه ينبغي للمانحين أن يبذلوا جهداً أكبر لتوجيه مزيد من المساعدة الدولية عبر ميزانية الحكومة.

وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يقصد من تنظيمه أن يكون حدثاً لتقديم التبرعات، فإن البلدان والمنظمات المشاركة أعلنت عن تقديم مساعدة مالية جديدة لأفغانستان، يصل إجماليها إلى ١٠,٥ بليون دولار. وذلك السخاء يدل على الثقة المتواصلة التي يضعها المانحون بأفغانستان والتي هي اعتراف بزعامة الرئيس كرزاي وبوضوح الرؤيا المتجلية في الاستراتيجية الوطنية الإنمائية المؤقتة. وكالمعتاد، فإن الأثر الكامل لتلك التعهدات لن يتحقق إلا إذا تم إنفاقها بصورة فعالة وفي الوقت المناسب.

أما التهديد المتزايد للاستقرار الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالمخدرات فإنه يُعالج باعتباره مسألة شاملة. وقد أطلقت حكومة أفغانستان استراتيجيتها الوطنية الجديدة لكبح تجارة المخدرات، وأعلن المانحون عن تعهدات جديدة

والميثاق نفسه يحدد جدول أعمال طموحاً، ويلزم المشاركين في المؤتمر بمشاركة مستدامة طويلة الأمد في مستقبل أفغانستان. وهو تعبير حقيقي لما هو مطلوب لتوطيد جهود بناء الدولة في أفغانستان، ولا سيما لتمكين المؤسسات الديمقراطية الوليدة المنشأة بموجب عملية بون من تلبية الاحتياجات الرئيسية للبلد، والحد من انعدام الأمن، ومكافحة صناعة المخدرات، وتحفيز الاقتصاد، وإنفاذ القانون وتقديم الخدمات الأساسية للسكان الأفغان وحماية حقوق الإنسان للمواطنين. ويضع الميثاق معايير قابلة للقياس ذات أجل محدد في كل من تلك المجالات وينشئ خطة عمل تستند إلى النتائج من أجل مستقبل البلد.

ويقر الميثاق، مثلما أقرت عملية بون، بأن من الضروري وضع جدول زمني وبأن الوقت عنصر جوهري في جهود المجتمع الدولي. وإن فرصة إعادة بناء البلد لن تبقى سائحة إلى الأبد، وبالتالي يجب أن يستمر شعور بالإلحاح في إلهام جهود الأفغان والمجتمع الدولي. لذلك السبب يعد مرفق الميثاق بشأن الجداول الزمنية والمعايير هاما جداً. فبتلك المعايير ستقاس جهود المجتمع الدولي وجهود أفغانستان.

لقد نوه الأمين العام في لندن بأن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي عندما يعملان معا لبلوغ تلك الأهداف. والممثل الخاص للأمم المتحدة بصفته رئيساً مشاركاً لمجلس الرقابة والتنسيق المنشأ بموجب الميثاق، سيدعم دعماً تاماً الحكومة في إضفاءها طابعي الشفافية والاتساق على جهود المساعدة الدولية. غير أن ذلك لن يتيسر إلا بدعم تام من مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

(تكلم بالانكليزية)

لقد أجريت مناقشات موضوعية بشأن كل موضوع رئيسي من مواضيع الميثاق. فبخصوص الأمن، قوبل الدور

أنتقل إلى الحالة الأمنية في أفغانستان، فقد شهدت الأسابيع الأخيرة زيادة كبيرة في هجمات المتمردين في جنوب شرق وجنوب غرب البلد، إلى جانب تصاعد حدة التوترات العرقية في الشمال الغربي. وتشير التقارير إلى أن بعضاً من أشرس المعارك بين العناصر المناوئة للحكومة والقوات الأفغانية في السنوات الأخيرة قد وقعت في مقاطعة هلمند. وأضخم تلك المعارك وقع في هذه المقاطعة يومي ٣ و ٤ شباط/فبراير، حيث نصب ٢٠٠ من المتمردين كميناً لأفراد الشرطة وجنود الجيش الوطني الأفغاني. وفي المعركة التي أعقبت ذلك واستمرت خمس ساعات، دُكر أن ثلاثة من أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية قد قُتلوا وأصيب تسعة آخرون.

وأدى نشر رسوم كرتونية تصور النبي محمد في بعض الصحف الأوروبية مؤخراً إلى خروج مظاهرات احتجاج واسعة النطاق خلال الأسبوع الماضي، شاركت فيها مجموعات تراوح عددها من ١٥٠ إلى ٥٠٠٠ شخص. وعلى الرغم من الطابع السلمي عموماً لتلك المظاهرات، فقد تحولت إلى العنف في المقاطعات الخمس بغلان و فرياب ولغمان وبروان وزابول. وفي ميمنة، بمقاطعة فرياب، وأيضاً في مقاطعة لغمان، على وجه الخصوص، يعتقد أن الاحتجاجات على تلك الرسوم كانت ذريعة لتوترات واشتباكات طائفية تنصل في معظمها بالديناميات المحلية السابقة على مسألة الرسوم.

وفي ٧ شباط/فبراير، رشق المتظاهرون في بول-ئي-خُمري، مقاطعة بغلان، قاعدة فريق إعادة إعمار المقاطعات، ومكاتب ثلاث من المنظمات غير الحكومية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالحجارة، فحطموا النوافذ وألقوا أضراراً بالمركبات. وأصيب جندي هولندي واثان من المتظاهرين. إلا أن الاشتباك الرئيسي في ذلك اليوم

لصالح الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات. وقد اعترف المشاركون في المؤتمر بالحاجة إلى مساعدة دولية متزايدة تتفق وحجم المشكلة.

خلاصة القول، إن الحكومة الأفغانية التزمت بالوفاء بمجموعة كبيرة من الأهداف خلال السنوات الخمس القادمة، وأعلنت عن استراتيجياتها للقيام بذلك في عدد من القطاعات. وفي المقابل، أعلن المجتمع الدولي عن التزام قوي بتقديم دعم طويل الأجل، بالإضافة إلى الالتزامات المالية. ولا بد أن توجه تلك التعهدات الآن لكي يكون لها أثر على الميثاق إذا أريد لمؤتمر لندن أن تتحقق نتائجه.

وأود أن أنتقل الآن إلى نتائج أول دورة للبرلمان الوطني الذي افتتح جلساته مؤخراً. فحتى اليوم، اتسمت المناقشات البرلمانية بصيغة ديمقراطية وشاملة - حيث يقوم عدد من النساء وممثلي الأقليات والشخصيات غير المعروفة بدور بارز في المناقشات. وقام مجلسا الشيوخ والنواب باختيار الأجهزة الإدارية، ويعكفان في الوقت الحالي على مراجعة اللوائح والنواحي الإجرائية للجمعية الوطنية. ورغم أن المناقشات ما زالت جارية بشأن تشكيل المجموعات السياسية، ثمة بوادر مبكرة تشير إلى أن تلك المجموعات قد تُشكل على أسس عرقية أو إقليمية. والقرار النهائي بشأن آلية التصويت على الثقة في الحكومة سيتم من قبل البرلمان.

ويؤي البرلمان اهتماماً كبيراً للحالة الأمنية. والمجلس النيابي وحده خصص أربعة أيام لمناقشة التهديدات الناشئة التي تواجه استقرار البلد. ورغم أن البرلمان يبذل جهوداً للتصدي للشواغل العامة للمواطنين، ركزت وسائل الإعلام الأفغانية على الضرورة الملحة لتحرك البرلمان فيما يتجاوز أعماله الداخلية بغية تحقيق تقدم ملموس بشأن المواضيع الرئيسية التي تمس السكان قاطبة.

الطريق في مقاطعة قندهار الجنوبية. وأخيراً، قُتل ستة على الأقل من الجنود الأفغان اليوم في هجومين يشته بهما من تنفيذ المتمردين الإسلاميين في مقاطعة نورستان الشرقية. كما أصيب ثمانية من أفراد الجيش في انفجارات وقعت في منطقتين مختلفتين من المقاطعة، وفقاً لما صرح به ناطق باسم وزارة الدفاع في كابل.

ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها لمجلس الأمن، وقع مزيد من الهجمات الانتحارية. ففي ٢ شباط/فبراير، قام مهاجم انتحاري كان يتخفى في زي امرأة بقتل ثلاثة من جنود الجيش الوطني الأفغاني وخمسة من المدنيين في باك، بمقاطعة خوست. وفي ٧ شباط/فبراير، فجر مهاجم انتحاري نفسه خارج مقر الشرطة الوطنية الأفغانية في مدينة قندهار، فقتل نفسه و ١٣ شخصاً آخرين، من بينهم عدد من المدنيين وأفراد الشرطة. وأصيب ثلاثة عشر شخصاً آخرين.

وعلى ضوء تلك الأحداث، تؤكد مرة أخرى على ما ذكره السيد أرنو، الممثل الخاص للأمين العام، في إحاطته الأخيرة التي قدمها للمجلس:

”ولذلك، فإن البعد الأمني يظل في صميم الجهود المشتركة للحكومة والمجتمع الدولي، بوصفه شاغلاً أساسياً يتطلب التعامل معه بالوسائل العسكرية وغير العسكرية، وكقيد على قدرة المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، في تنفيذ عملياتها على صعيد البلد ككل.“
(S/PV.5347، ص ٤)

وليس هناك أوضح من ذلك، لأن تحسن الوضع الأمني يعد أساسياً إذا كان للوعود التي يتضمنها ميثاق أفغانستان أن تتحقق.

وقع في ميمنة، حيث استخدم المحتجون الأسلحة النارية والقنابل ليخترقوا محيط مقر البعثة النرويجية العاملة ضمن فريق إعادة إعمار المقاطعات. وفي الاشتباكات التالية مع الشرطة الوطنية الأفغانية، قُتل ثلاثة أشخاص وأصيب خمسة من الجنود النرويجيين. وأعدت بعثة الأمم المتحدة نشر قوات الرد السريع من مزار الشريف إلى ميمنة لتوفير دعم إضافي لذلك الفريق. ونُقل موظفو الأمم المتحدة في ميمنة يوم ٧ شباط/فبراير مؤقتاً إلى شيرغان، ثم إلى مزار الشريف يوم ٨ شباط/فبراير.

وفي ٦ شباط/فبراير، في مقاطعة لغمان، اشتبك المتظاهرون مع أفراد الشرطة والمسؤولين الحكوميين، مما أدى إلى مقتل أحد رجال الشرطة. وفي نفس اليوم، في مقاطعة بروان، دمر المتظاهرون مكتب شركة تركية لتعبيد الطرق ونهبوا بعض المعدات، ثم تقدموا لمهاجمة قاعدة للولايات المتحدة في باغرام. وقُتل اثنان من المتظاهرين وأصيب ستة من رجال الشرطة. وفي ٨ شباط/فبراير، في زابول، اشتبك المتظاهرون مع الشرطة والجيش الوطني الأفغاني، فقتل شخصان.

وبالأمس، وقعت اشتباكات في هرات بين المسلمين الشيعة والسنة - تخللها استخدام القنابل اليدوية والرشق بالحجارة والسكاكين واللكمات - وسقط خلالها خمسة من القتلى. ووقعت تلك المصادمات بين الجماعتين بينما كان الشيعة يحتفلون بذكرى يوم عاشوراء، اليوم العاشر من شهر محرم. وفي مسعى لتهدئة الأوضاع، أرسل الرئيس كرزاي وفداً برئاسة إسماعيل خان، المحافظ السابق لهرات ووزير الطاقة والمياه والكهرباء حالياً، للتوفيق بين الجانبين. وإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ترصد الحالة على أرض الواقع عن كثب.

وبالأمس أيضاً، أصيب أربعة من الجنود الكنديين بإصابات طفيفة في انفجار قبلية وضعت على جانب

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غينو على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها. وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أَدْعُو أعضاء المجلس الآن إلى جلسة سرية، تعقد عقب رفع هذه الجلسة. رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

في الختام، أود أن أبلغ مجلس الأمن بأن السيد توم كنيغس، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، سيتسلم مهام منصبه الجديد في كابل في ١٦ شباط/فبراير. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة تنتهي في ٢٤ آذار/مارس. وسيقدم الأمين العام توصيات بشأن مستقبل دور الأمم المتحدة في أفغانستان بحلول منتصف شهر آذار/مارس.